## تمهيد :

مما تعرفنا عليه في الفصل الأول هو المفاهيم المختلفة لظاهرة التضخم وكذا أهم العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى السياسات المناسبة لكبحه ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن التضخم بشكل عام يتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية تختلف أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي ، فلو كان بلدنا مغلقا للتعاملات التجارية مع البلدان الأخرى فإن التضخم في هاته الحالة يكون بسبب التفاعل بين العوامل والسياسات الاقتصادية المحلية، أما إذا كان هذا البلد منفتحا على العالم الخارجي ويستورد كل حاجياته من الخارج فإن التضخم في هاته الحالة بسببه العوامل الخارجية وبمعنى أدق فإن لو ارتفعت أسعار السلع بالخارج فإنها حتما سوف ترتفع في هذا البلد وهو ما يسمى في هذه الحالة التضخم المستورد.

وأما عن حجم تأثر هذا البلد بهذا النوع من التضخم فهو يعتمد على حجم واردات التي تطلبها هاته الدول على العالم الخارجي كلما زاد حجم التبعية لهذا العالم وكل خلل في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى خلل في الاقتصاد المحلي.

تعتبر الدول النامية من أكثر الدول عرضة لهذا النوع من التضخم نظرا لحجم الواردات التي تطلبها من الخارج وذلك لعدم قدرتها على تلبية حاجياتها الداخلية، وسنحاول من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم لهذه الظاهرة ومعرفة طرق قياسها ثم التطرق لأهم القنوات التي تسمح باستفحال هذه الظاهرة .

## المبحث الأول : ماهية التضخم المستورد

ترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية ، حيث أن لكل دولة لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وبالتالي فإن تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد من خلال ذلك سنقوم بالتطرق إلى تعريف التضخم .

### المطلب الأول : تعريف التضخم المستورد

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر المعروفة اقتصاديا ، لكن مع هذا تعددت التعاريف حول التضخم واختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له ، لكن التعريف الذي يتعارف على الجميع هو " الارتفاع العام والمستمر لمستوى الأسعار" ، وتتعدد كذلك أنواعه وأسبابه ، ومن أنواع التضخم ما يعرف بـ التضخم المستورد ، وهو " التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار في الدول الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع المنتجات المستورد و من تلك الدول[1] " .

كما ان التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية ، وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف الباحث **Grezgorz** الذي يرى أن " التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب[2] " .

---

1- محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، "**النقود وأعمال البنوك** "، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2003/2002 ، ص ص 382-383 .

2- شقبقب عيسى ، بن زيان راضية ، " **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارو الخارجية في الجزائر** "، مجلة البحوث ، العدد 11، الجزء الثاني ،جامعة الجزائر 3، ص 91

يتضح من التعريفين أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية (الدينار الجزائري مثلا) أمام العملة الأجنبية للدولة المصدرة للمنتجات كالدولار( الأمريكي أو اليورو ) يمثل صورة أخرى من صورة التضخم المستورد حيث ترتفع أسعار المنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية ، وكلا هاتين الصورتين تمثلان ارتفاعا في أسعار الموارد المستوردة في الأسواق المحلية ، مما قد ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار ، بمعنى آخر هو ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها .

إذن التضخم المستورد ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع و الخدمات المستوردة من الخارج ، فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم ، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة ، ولنأخذ مثالا على ذلك الأرز المستورد من الهند ، فارتفاع سعره ليس محليا بسبب التجار ، بل هو من المنتجين والمصدرين أنفسهم نتيجة التضخم في الهند فانتقل التضخم إلينا تلقائيا وزاد سعر الأرز ، وقس عليها بقية السلع[1] .

وعلى هذا الأساس ، وانطلاقا من النماذج التقليدية لدوال الطلب على الواردات الكلية ، فإن ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية في مقابل تناقص الطلب على السلع المستوردة ، وهو ما يشترط وجود جهاز إنتاجي محلي مرن ، وإلا فستنصرف تلك الزيادة في أسعار السلع المستوردة (في ظل افتراض ثبات حجم الطلب) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (ضغوط تضخمية).

**المطلب الثاني أسباب التضخم المستورد**

تتمحور أسباب ارتفاع وتضخم أسعار المواد الغذائية عاليا حول عدد من النقاط الجوهرية ، نذكر منها[2] :

- يأتي في مقدمتها التغير المناخي ، وبسبب التغير المناخي ستشهد بعض الدول ذات الكثافة السكانية

---

1- http://www.enabbalai.net 10 :00 28/05/2019

2- أ.د رابح خوني، د.ليليا بن منصور، د.شامية بن عباس **"يوم دراسي حول دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد"** جامعة محمد خيضر بسكرة يوم : 2017/12/14 ، ص 4

- العالية والمكتفية غذائيا مخاطر حقيقية في الغذاء ، كالهند وبنجلادش وباكستان على سبيل المثال والتي
- تصدر جزءا من إنتاجها الغذائي ، وستتضاعف أسعار المواد الغذائية بحلول 2030 في جميع أنحاء العالم .
- كما أن الحرائق التي تحدث في الغابات والمناطق الزراعية بسبب التغيرات المناخية تشكل تحديا سنويا قصير الأمد ، فهذه روسيا منعت قبل أكثر من سنة تصدير القمح بسبب الحرائق التي عانتها[1] ، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار القمح حدود 50 في المائة في ظرف أربعة أشهر فقط .
- أسعار الغذاء في العالم ، إن استخدام المحاصيل الزراعية في الوقود الحيوي (أهم المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي الذرة وفول الصويا واللفت وقصب السكر وقشر الأرز وزيت النخيل وبقايا الحيوانات والخشب والسماد وغيرها) ، حيث أن سياسة الولايات المتحدة تتجه إلى استخدام 15% من إنتاج الذرة العالمي في إنتاج الوقود الحيوي ، كما تشير التقديرات أيضا إلى أن 25% من إنتاج الحبوب في الولايات المتحدة عام 2010 استخدمت من قبل منتجي الوقود الحيوي ، ومن الأسباب الرئيسة الأخرى المساهمة في تضخم أسعار المواد الغذائية انخفاض معدل نمو الإنتاج الغذائي في السنوات العشر الماضية المقبلة سيكون في حدود 1.7% .
- ومن الأسباب المهمة التي تساهم بشكل مؤثر في تضخم أسعار الغذاء في العالم تغير العادات الغذائية في الدول النامية نتيجة ظهور الطبقة المتوسطة ، والتي أصبحت تستهلك كميات أكبر من الغذاء بسبب الوافرات المالية التي بحوزتها .
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وهذا ما يحدث لعملتنا المحلية المرتبطة بالدولار عندما ينخفض الدولار مقارنة بالعملات الأخرى ، ولذلك يمكن القول إن الطريقة الملائمة والمتاحة اليوم أمامنا لاحتواء التضخم المستورد هو في رفع قيمة الدينار .

بناءا على ما سبق ، فإن أسباب التضخم المستورد يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف

---

1- شقبقب عيسى ، بن زيان راضية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

أقطار العالم ، وبالخصوص الدول الصناعية والدول النامية ، بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى استناد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع[1] ، وهذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها ، وعليه تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبير .

**المطلب الثالث : قنوات انتقال التضخم المستورد**

إن عملية انتقال التضخم المستورد تختلف في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، ففي الدول الرأسمالية ينتقل التضخم بينها من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية[2]. أما في الدول النامية، فينتقل التضخم من الدول الرأسمالية عن طريق حركة التجارة.

فإن انتقال التضخم يكون من خلال إحدى الأسباب التالية:

- ❖ آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة ويكون ذلك من خلال المشروعات متعددة الجنسية أو أشكال التكتلات الإقليمية.
- ❖ آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع سواء السلع النهائية (المنتجات التامة) أو المواد الأولية الخام، بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار مواد الخام ، فلقد تحكمت الاحتكارات الدولية عن طريق تحديد الأسعار لمنتجاتها بدون الرجوع إلى أسعار مواد الخام ، وبهذا أثرت على شروط التبادل للمواد الخام بالمقارنة بالمنتجات الصناعية .

أما في الدول النامية فيتوقف انتقال التضخم المستورد على المدى ارتباط الدول النامية بالأسواق العالمية، ويتم ذلك من خلال قنوات التجارة الدولية و نذكر ما يلي :

---

1- خليل حماد وزكية مشعل ،" **تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**"، مجلة أبحاث اليرموك ، الأردن 1986 ، ص 168 .

2- حربي مجمد عريقات ،مرجع سابق ، 2010 ،ص 167 .

**الفرع الأول قناة الميزان التجاري :**

إن حدوث التضخم العالمي يؤدي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات، حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية يجعل أسعار الصادرات أقل منها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وأسعارها، وفي نفس الوقت فإن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي حتما إلى انخفاض الواردات سواء من حيث الكمية أو القيمة، وهذا ما سيؤدي إلى تحسن الميزان التجاري ويزيد احتمالية كون رصيده موجب (الصادرات – الواردات : X – M )

رصيده موجب (الصادرات-الواردات:X-M)، هذا التحسن في الميزان التجاري يؤثر مباشرة في الطلب الفعال، حيث يزيد هذا الأخير، وهو ما سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في ظل التشغيل الكامل، ويحدث ما يسمى بالتضخم الناجم عن الطلب.

نشير فقط إلى عملية انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي عبر قناة الميزان التجاري تكون من خلال تأثير أسعار الصرف على أسعار الواردات ومنها على الأسعار المحلية، خاصة في ظل الأسعار الغير الثابتة .

لسعر الصرف وهو ما بينته الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي ، لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول المنخفضة الدخل ومتوسطة الدخل)، حيث توصلت الدراية إلى أن الدول التي اتبعت نظم أسعار صرف ثابتة فإن معدلات التضخم فيها كانت أقل من النظم التي تعتمد أسعار حرة لأسعار الصرف.

**الفرع الثاني قناة ميزان المدفوعات:**

ترتبط هذه القناة بالنتائج المترتبة على فائض ميزان المدفوعات[1]، ومن المعروف أن صافي الأصول الأجنبية B هي العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية وهو ما يظهر في المعادلة التالية:

---

1- رمزي زكي ، مرجع سابق ،1987، ص261 .

$$DC+B=L$$

حيث L تشير على التغير في السيولة المحلية، وDC تشير إلى التغير في الائتمان المحلي، أما B فهي التغير في صافي الأصول الأجنبية.

لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدي على زيادة الاحتياطات العالمية، وهو ما يحدث توسعا في السيولة المحلية، والتي بدورها تؤثر على السعر المحلي ويمكن ان يتم ذلك من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي أو من خلال كمية النقود وبارتباطها بالدخل الوطني ، إن الزيادة في السيولة المحلية تحدث انخفاضا في معدل سعر الفائدة ، هذا الأمر يحدث زيادة في الإنفاق من خلال زيادة الاستثمار، وهذا ما سيؤدي إلى الضغط على السعر المحلي ، وذلك من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي[1] ، أومن خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل الوطني .

**الفرع الثالث قناة العرض الكلي للسلع والخدمات:**

وهي تتعلق بتكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي، فالتضخم المستورد يقصد به ارتفاع أسعار الواردات، وبما أن هذه الواردات والمتمثلة في السلع والخدمات تدخل في العملية الإنتاجية، فإن تكلفة السلع والخدمات المحلية سوف ترتفع وبالتالي تنخفض العرض محليا وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية

---

1- علي توفيق الصادق "**أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك** "، مجلة النفط والتعاون العربي،الكويت ، 1979 ، ص 80 .

## المبحث الثاني : طرق القياس والمؤشرات

رأينا أن كل التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم تشير إلى أحد النتائج البارزة التي يشعر بها الناس وهي ارتفاع الأسعار ، وبواسطة هذه الأخيرة يتم قياس معدل التضخم في البلد عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية ، فالرقم القياسي للأسعار يهدف إلى متابعة تغيرات أسعار المواد من فترة لأخرى مع أخذ فترة معينة كسنة أساس

**المطلب الأول : قياس التضخم المستورد:** السؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف نقيس التضخم

يقاس عادة التضخم المستورد من خلال علاقة توضح تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية ، فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة بمائة [1] ومن خلال ذلك نتطرق إلى العناصر التالية :

**ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد**

أي أن نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ، حيث أن ارتفاع هذا الميل يوحي بالتبعية الاقتصادية ، والاعتماد على الخارج في تامين مختلف السلع ، لذلك فإن ارتفاع أسعار هذه السلعة ينعكس بشكل كبير على الاقتصاد القومي .

**طبيعة التركيب الهيكلي للواردات**

أي أن نوعية الواردات تؤثر في موضوع التضخم ، فمثلا الدول التي تستورد مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز والآلات والسلع الوسيطية ، كل هذا يجعلها عرضة أكثر من غيرها للتضخم المستورد ، لأن لائحة وارداتها كبيرة ومهمة ولا يمكن الاستغناء عنها .

**النمو المفرط في الواردات**

أي أن زيادة في كمية وقيمة الواردات ، فمع ارتفاع الأسعار العالمية للواردات ، دخل إلى العرض الكلي سلعا

---

1- أحمد عبد الله إبراهيم ،محمد الشريف بشير، "**محددات التضخم في السودان** "خلال الفترة (1977-2015) مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 03 ، العدد02 ، 2017 ، ص ص 73-75 .

مرتفعة الثمن ، الأمر الذي شكل بدوره تضخما مستوردا .

**انحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية**

إن الدول الصناعية (الولايات المتحدة –أوربا الغربية – اليابان) هي أهم الدول في العالم في أنتاج السلع الكمالية وسلع التجهيز والمعدات والتقنيات ، هذه الدول هي أيضا من أكثر دول العالم في التضخم وارتفاع الأسعار ، فإذا اقتصرت معاملة دولة ما في تعاملها مع هذه الدول ، فإنه كلما ارتفعت الأسعار في هذه الدول[1] الصناعية إلى الدولة المستوردة .

**مدى الارتفاع في أسعار الواردات**

بعد الصدمة النفطية للفترة (1973 – 1974) ، ارتفعت تكاليف إنتاج المواد في العالم ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية – استهلاكية – وسيطة ....إلخ) ، لأن النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع السلع ، هذا الأمر جعل الدول المستوردة تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها ، وبالتالي انتقل التضخم إلى إليها .

**أثر زيادة الإيرادات البترولية على نمو السيولة الدولية**

إن هذا الأمر حدث فقط في السوق المصدرة للنفط ، فزيادة عائدات النفط ، بشكل كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام في تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق – جسور محطات معالجة - مياه – مباني) وزيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة العرض النقدي ، أي زيادة السيولة النقدية التي تتأثر عادة بعدة عوامل :

1- صافي التغير في مديونية الدولة تجاه الجهاز المصرفي .

2- صافي التغير في مديونية مؤسسات القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي

3- صافي التغير في مديونية القطاع الخاص للجهاز المصرفي .

---

1- غفران خضور ، سلمان عثمان ، غادة عباس ، **"أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010"** مجلة البعث ، سوريا ، المجلد 37، العدد 01 ، 2015، ص 192 .

وإذا كان النمو في معروض النقود لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية .

و لتقدير التضخم المستورد في البلدان النامية نقترح ثلاث أساليب (معادلات) لتقدير التضخم المستورد :

1- يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية :

**التضخم المستورد** = $\frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}}$ × **معدل التضخم العالمي.....(1)**

فإذا افترضتنا أن قيمة واردات الدولة (A) تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يساوي 25 بليون دولار ، وأن التضخم العالمي[1] يساوي 12% ، فإن التضخم المستورد في الدولة (A) يكون :( $\frac{5}{25}$ × 0.12 ) × 100 = 2.4%

أي أن التضخم العالمي (12%) يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام في الدولة (A) تعادل 2.4% ، بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية في الدولة (A).

2- يصف الأسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية :

التضخم المستورد = $\frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الإنفاق الاجمالي}}$ × معدل التضخم العالمي.....(2)

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو ان الأسلوب الثاني يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيرا على الإنفاق المحلي ، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيض .

1- الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين :

نسبة التضخم المستورد = $\frac{\text{الخسائر الناجمة عن إرتفاع اسعار الواردات}}{\text{إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية}}$ × 100.....(3)

---

علي توفيق الصادق (وآخرون ) ،" **سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية** "،صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ،1997، ص 176 .

وهو عبارة عن نسبة زيادة تكلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي .

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن إرتفاع أسعار الواردات والصادرات}}{\text{إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية}} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وهو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي (3)

ومن خلال قياس التضخم المستورد ، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام (معدل التضخم) بعلاقة خطية مع مؤشر سعر للواردات ومؤشر سعر للسلع والخدمات المحلية كما يلي :

$$P_t = \propto p_{mt} + (1- \propto) p_{dt}$$

حيث :

$P_t$ : معدل التضخم للفترة (t) .

$p_{mt}$ :معدل التضخم المستورد للفترة (t)

$p_{dt}$ : معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية للفترة (t)

$\propto$ : وزن مؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الإنفاق[1] على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك من مجال الإنفاق على السلة في سنة الأساس .

ويقاس السعران بالعملة المحلي

**المطلب الثاني مؤشرات التضخم المستورد**

تعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات[1] وهيكل الواردات بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على مؤشر أسعار المستهلكين ومستويات أسعار الصرف ، ويمكن حصر أهم مؤشرات انتقال التضخم المستورد في الاقتصاد على النحو التالي :

**الفرع الأول : درجة الانكشاف الاقتصادي :**يوضح مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية وكذلك زيادة درجة حساسية الوضع

---

1- مانويل جويتان ،" **كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال ، التمويل والتنمية** "، صندوق النقد الدولي ، العدد 2 ، جوان 1998 ، ص16 .

الاقتصادي للتغيرات الخارجية، ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي عن طريق نسبة الإجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن صاغتها كما يلي:

$$\textbf{نسبة التجارة الدولية} = \frac{\text{الواردات+الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

فإن تجاوزات هذه 40% يعتبر الاقتصاد منكشفا، وفي حالة العكس يعتبر الاقتصاد مغلقا.

إن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطور أو ضعيفة للاقتصاد في الدول المتقدمة ، وبحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير بكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة كما أن اتساع قدرتها الإنتاجية وزيادة إنتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة[1]، في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تتأتى من زيادة صادرات لمواد الأولية وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما ان ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي إلى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، ولذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل في هذه الحالة على ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة تدل على التطور.

**الفرع الثاني : نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تعكس هذه النسبة الواردات مقارنة بالناتج المحلي للحكم على أن الاقتصاد المعني منكشف للخارج % الإجمالي(الخام) ولقد حدد الاقتصاد هنريكس نسبة 20 أو أكثر فإننا نقول إن الاقتصاد منفتح، وإذا كانت أقل تماما من النسبة %أم أنه منغلق، فإذا بلغت النسبة20 المذكورة سابقا فنقول أن الاقتصاد منغلق اتجاه الاقتصاد العالمي

**الفرع الثالث طبيعة هيكل الواردات :** من خلال هذا المؤشر يمكن معرفة وتحديد كل مكونات هيكل الواردات[2] وبالتالي عند ارتفاع أي سلعة الواردات يمكن تحديدها ومعرفتها بكل سهولة، وبالتالي تجنب آثار الارتفاع الذي

---

1- حربي محمد عريقات، مبادئ "**الاقتصاد الجزئي والكلي، التجارة الخارجية**" ، دار وائل ، الأردن، 2010،ص 167 .

2- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 2010 ، ص56 .

يحدث في الواردات عن طريق التقليل منها سواء من حيث القيمة أو الكمية فقط، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يمثل السلع الغذائية الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي أو السلع الوسطية الموجهة لتغطية الاستهلاك الإنتاجي[1] فإن تأثير التضخم المستورد هنا يكون كبير جدا، أما إذا كانت السلع الاستهلاكية كمالية، فإن التأثر يكون صغير لأنه يمكن الاستغناء عن هذه السلع والملاحظ أنه في الحالة الأولى يصعب علينا التقليل من الواردات نظرا لأهميتها في الاقتصاد ، أما الحالة الثانية فإن عملية التقليل من الواردات تكون جد سهلة .

**الفرع الثالث : مرونة الطلب على الواردات:** يلعب هذا المؤشر دورا هاما في معرفة أثر ارتفاع الواردات على الأسعار المحلية، حيث أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية للواردات صغيرة كلما زاد تأثير أسعار الواردات على الأسعار المحلية، وكلما كانت مرتفعة كان ذلك مؤشرا على زيادة القدرة في إحلال الواردات.

**الفرع الرابع : طبيعة التوجه الجغرافي للواردات:** يعبر مؤشر التركيز الجغرافي للواردات عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الخارجية ويتم حسابه عن طريق النسبة بين قيمة الواردات[2] لأهم شريكين إلى قيمة مجموع الواردات، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني أن اقتصاد الدولة مكشوف لان أي تضخم مستورد سيحدث عند البلد الشريك تجاريا، ولكن إذا كان هناك تنوع في الشركاء التجاريين بين مناطق العالم ستنخفض حساسية استيراد التضخم عما لو كانت عليه في الحالة الأولى.

**الفرع الخامس : نسبة الاستيعاب المحلى إلى الناتج الوطني الإجمالي :** تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الاقتصادي لاحتياجات الإنفاق المحلي، ويتم التعبير عنها عن طريق استخدام مؤشر الميزان المحلي والذي يمثل الفجوة التضخمية وهي تساوي إجمالي الاستخدامات مطروحا منها إجمالي الموارد ويتم التعبير عنها كما يلي:

الميزان المحلي= الفجوة التضخمية = الاستيعاب المحلي A-الناتج الوطني الإجماليY

الاستثمار+ التغير في الحكومي "+جملة+=

---

1- خليل حماد وزكية مشعل ، **"تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"** مجلة أبحاث اليرموك ، الأردن 1986 ص 168 .

2- رمزي زكي "**مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها**" مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1980، ص 160 .

= (الاستهلاك "الخاص +الحكومي "+جملة الاستثمار+ التغير في

المخزون +(الصادرات)- (الناتج المحلي الإجمالي + الواردات)

فإن كان الميزان المحلي سالب فهذا يدل على أن الاستيعاب المحلي أقل من الناتج الوطني الإجمالي ونقول إن اقتصاد الدولة يعتمد كثير أعلى الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب وجود عجز في الطلب المحلي نظرا لعدم تلبية السلع والخدمات المنتجة محليا لحاجات الطلب المحلي، وهو ما يستدعي القيام بعملية الاستيراد، وهذا ما يجعل اقتصاد الدولة عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وما يرفقها من ركود وتضخم.

**الفرع السادس : التغير في سعر الصرف:** التغير في سعر الصرف[1] يقصد به تخفيض قيمة العملية الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ويساهم هذا التغير في إحداث تغيرات في أسعار المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهي نتيجة لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات .

ففي حالة تخفيض قيمة العملية المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملية المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف و الصادرات.

أما فيما يخص الواردات فإنه في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية .

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية ، ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية وترتفع الأسعار المحلية مما يؤدي

---

1- محمد أزهر سعيد السماك، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي" ، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، لبنان ،1998 ، ص1

إلى زيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف[1] والواردات .

عندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، أيضا بسبب اقتراحات صندوق النقد الدولي وضعف الدولة على الاستيراد ، فإنه في هذه الحالة سيكون اقتصاد الدولة أكثر عرضة للتضخم المستورد ، حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل بنفس نسبة التخفيض للعملة ، وبالتالي فإن

تخفيض قيمة العملة سيؤدي حتما إلى:

- ✓ ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية.
- ✓ ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج.
- ✓ زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدات الإنتاجية المستوردة.

## المبحث الثالث : آثار وسياسات الحد منه

تعد ظاهرة التضخم المستورد حقيقة مرة في جميع الدول النامية بلا استثناء ، بيد أنها تعتبر مقلقة بشكل خاص لأنها تأثر على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، وكما نعلم أن هذه الأخيرة هياكلها اقتصادية هشة ، وبالتالي فهي تؤثر على معطياتها الاقتصادية بشكل سلبي أكثر منه إيجابي .

### المطلب الثاني : آثار التضخم المستورد

تختلف أثار انتقال التضخم المستورد في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وسوف ندرس الآثار في الدول النامية فقط والمصدرة البترول على اعتبار أن الاقتصاد الجزائر يعتمد كثيرا على البترول في إيراداته.

#### الفرع الأول آثار التضخم المستورد في البلدان النفطية

إن ظاهرة التضخم المستورد موجودة في جميع الدول بلا استثناء[1] ، بيد أنها تعتبر مؤثرة بشكل خاص على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وبالتالي فهي تؤثر على معطياتها الاقتصادية بشكل سلبي أكثر منه إيجابي ، ومن هذه الآثار نذكر :

**أولا - ارتفاع أسعار المواد الخام والوسطية المستوردة:**

في هذه الحالة، نجد أن استيراد مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والوسيطة بأسعار مرتفعة ينعكس على تكلفة المنتج الكلي أو النهائي الذي تدخل فيه هذه المواد كمدخلات. ونظرا لكون أن هذه المنتجات مستوردة، فإنها تحسب على أساس قيمة معادلة بالعملة المحلية تؤدي إلى حدوث تأثير ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة على تكلفة الاستيراد ، في هذه الحالة إذا كانت عملة الدولة المستوردة منخفضة القيمة مقارنة بعملة الدولة المصدرة ، فإن تكلفة المنتجات المستوردة تكون مرتفعة بعملتها المحلية وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى إجبار أصحاب الشركات والمصانع والمنتجين بصفة عامة إلى تحديد أسعار

---

1- أشواق عباس ،**"مجلة الإدارة والاقتصاد** ، العدد 1216 ، 2005 على الموقع الالكتروني
http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=38507

مرتفعة لمنتجاتهم مما يؤدي إلى حدوث نوع من التضخم من جانب التكاليف ناجم عن الأسعار العالمية .

**ثانيا - ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع:**

هذه المنتجات تعتبر منتجات نهائية تدخل في عملية الاستهلاك[1] مباشرة وفي هذه الحالة نجد أن هذه المنتجات تشكل جزءا من المعروض السلعي في الداخل الذي ينقسم إلى منتج محلي ومنتج خارجي ، ومن الممكن أن تساهم السلع المستوردة في زيادة الأسعار محدثة تضخم مستورد ، حيث يتم نقل الأسعار المرتفعة من العالم الخارجي إلى داخل الدولة ، ويحدث ، ويحدث ذلك في حالة وجوب طلب متزايد من طرف المواطنين على السلعة المستوردة وعدم كفاية المعروض السلعي لاحتياجات المواطنين ، مما يشجع منتجي السلع المحلية المثيلة على رفع أسعارهم أسوة بأسعار المنتجات الأسعار المستوردة ،وهكذا نجد أن استيراد السلع تامة الصنع يساهم في نقل التضخم العالمي وحدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ينتقل تأثيره إلى كافة السلع والخدمات الأخرى الغير مستوردة نتيجة ارتفاع أسعار منتجات وخدمات الآخرين .

**ثالثا - ارتفاع الرسوم الجمركية:**

هي نوع من الضريبة تدفع على الواردات وفي هذه الحالة نجد أن الضريبة الجمركية[2] تزيد من تكلفة الاستيراد ، لأن المستهلك يدفع ثمن السلعة الخارجية مضافا إليه قيمة الرسوم الجمركية ، وبما أن قيمة الرسوم تتناسب مع قيمة شراء السلعة المستوردة لأنها عبارة عن نسبة منها ، فإن ارتفاع سعر هذه السلعة يؤدي إلى ارتفاع الرسم وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع السلعة داخل البلد بشكل أكبر من ارتفاعه داخل البلد المصدر

**رابعا -ارتفاع أسعار العقارات:**

يتفق الخبراء في السوق العقاري أنه لا يوجد ما يسمى بفشل الاستثمار في العقار، وحجتهم في ذلك أن الحاجة إلى المسكن والمكتب ليست وليدة اليوم، ولا تنحصر بفترة زمنية، بل هي قائمة على الدوام ، لكن حجم

---

1- رمزي زكي ،مرجع سابق ،1986 ، ص191 .

2- علي توفيق صادق ، مرجع سابق ،1979 ، ص85

الطلب على السلعة العقارية هو الذي يختلف بين الحين والأخر بحسب عوامل مختلفة ومتنوعة وأسباب أخرى سائدة، أبرزها التسويق العقاري، زيادة الطلب، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار في باقي الاستثمارات، كل هذه العوامل قادت إلى زيادة الثقة بالقطاع العقاري وتوجه الاستثمارات(المحلية والأجنبية) إليه بشكل هائل من الشركات العملاقة التي تتمتع برأسمال ضخم ، فعند حدوث تضخم داخل البلد الذي يكون مصدره التضخم المستورد ، يبرز القطاع العقاري كأداة استثمارية هامة للنجاة من فخ التضخم وانخفاض القوة الشرائية التي من المنتظر أن تتزايد بصورة كبيرة

في الفترة المقبلة كنتيجة لزيادة أسعار الواردات ، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار المحلية ويجعل المستثمرين يفكرون مليا للاستفادة من تلك التغيرات لتحقيق أعلى ربح ممكن مما جعلهم يحولون أنظارهم صوب القطاع العقاري لما يشهده القطاع من معدلات ربحية مرتفعة وبمعدلات مخاطر منخفضة وبتالي أصبح القطاع الأنسب للاستثمار في الوقت الحالي من وجهة نظرهم ، وكنتيجة ، لارتفاع أسعار الواردات وما يقابله من ارتفاع في تكاليف الاستثمار ، وسيرتفع الطلب من المستثمرين الأجانب والمحليين العاملين بالخارج على شراء العقارات وخاصة العقارات السكنية (باعتبارها مخزن جيد للقيمة) ، وبزيادة الطلب مع ثبات العرض فإن أسعار العقارات سوف ترتفع بشكل كبير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يؤثر ارتفاع معدلات[1] التضخم بصورة كبيرة أيضا على أسعار العقارات ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة كنتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء بالإضافة لارتفاع أسعار مواد البناء بالإضافة لارتفاع أسعار الأراضي الممنوحة للمرقين العقاريين .

**الفرع الثاني آثار التضخم المستورد في البلدان ذات العجز المالي**

هناك عدة آثار للتضخم المستورد خاصة ذات العجز المالي ، نذكر منها

- زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها

---

1- زينب حسين عوض الله، **"الإقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998، ص223 .**

- زيادة المديونية الخارجية
- ارتفاع نفقات المعيشة المزيد من التفاوت في توزيع الدخل
- زيادة التبعية الاقتصادية
- نمو مفرط في قطاع الخدمات:

يمثل القطاع الخدمي جزءا مهما من الاقتصاد، بل أن القطاع الخدمي يمثل الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي لا، ويعتبر القطاع الخدمي منتج فهو الذي يهتم بإنتاج الخدمات بدلا من السلع الملموسة ، مثل : السيارات والطائرات والآلات والمعدات ، فالقطاع الخدمي هو الذي يهتم بتقديم

الخدمة للناس، من خدمات مصرفية واتصالات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الهندسة والطب والسياحة والنشاطات الاقتصادية غير الربحية: كخدمات العملاء، والخدمات الحكومية التي تتضمن التنمية والدفاع عن البلد وحفظ الأمن الداخلي والخارجي، وعند حدوث التضخم المستورد فإن القطاع الخدمي سيشهد نمو كبير ويصبح يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمار[1] في كل من القطاعات الأخرى ، فنجد أن القطاع الإنتاجي ارتفعت فيه تكاليف المواد الأولية بالإضافة إلى أجور العمال الذين تأثروا بالتضخم المحلي والمستورد في نفس الوقت ، بالإضافة إلى هذا المنافسة من طرف المنتجات المستوردة ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات ونقص هامش الربح ، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يعزفون على الاستثمار في هذا القطاع ، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الزراعة حيث سترتفع فيه تكاليف المواد الأولية واليد العاملة ، بالإضافة إلى نقص هامش الربح وبالتالي فإن التوجه في هذه المرحلة سيكون نحو القطاع الخدمي والذي رغم ارتفاع التكاليف فيه إلا أن هامش الربح سيكون أحسن لأن تكلفة الاستثمار في القطاع الخدمي أقل بكثير من الاستثمار في باقي القطاعات وبالتالي نقص عامل المخاطرة فيه .

---

1- نفس المرجع السابق ص 225 .

كما نشير هنا إلى أن تغيرات قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية جعل قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية تتجه إلى الزيادة باستمرار مما يؤدي إلى حدوث تضخم وذلك في الحالات السابقة كلها.

**المطلب الثاني سياسات الحد من التضخم المستورد**

إن الإسقرار الاقتصادي يكمن في الاستجابة على مستوى السياسات للقناة المباشرة للأسعار (إثر مرور أسعار الصرف إلى أسعار الواردات فمستوى الأسعار المحلية )، عن طريقة محاولة إيجاد إستراتيجية لإحلال الواردات التي تؤثر بدرجة كبيرة على المستويات العامة للأسعار ، أو عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية من ضرائب ورسوم ، إلا أن هذه الأداة تفرض على الدولة تكاليف مالية ذات نسبة معتبرة ، أما السياسة النقدية فدورها يتمثل في استهداف سعر الصرف كهدف وسيط بغية الرقابة والتحكم في أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية ، وهي كالتالي [1]:

**سياسة التعقيم**

على المجاميع النقدية الناجمة عن التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال ، وبمفهومها الضيق تعبر عن الاستجابة عبر أدوات السوق المفتوحة وأدوات أحرى لغرض عدم إحداث تغيير في القاعدة النقدية ، ويمكن استخدام هذه السياسة بعدة طرق منها تشجيع الاستثمار الخاص خارج الحدود الاقتصادية للبلد ، أو السماح للمقترضين الأجانب بالافتراض من السوق المحلي.

**صناديق الاستقرار الاقتصادي**

يمكن ان تلعب هذه الصناديق التي تملكها الحكومة دورا هاما في الحد من التضخم القادم من الخارج عن طريق امتصاص جزء من العوائد للصادرات النفطية ، عن طريق تخصيص الفوائض من العوائد في هذه الصناديق حيث أصبحت الدول التي أنشأت صناديق الاستقرار الاقتصادي (صناديق النفط) أكثر تحكما في المتغيرات النقدية

---

زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ،1998 ، ص20.

على مستوى نمو العرض ، مستويات الأسعار المحلية ، تذبذب الأسعار الصرف الاسمية .

**الضرائب و التعاريف الجمركية**

حيث تؤدي طفرة أسعار الغذاء والوقود غلى صدور مجموعة واسعة من الاستجابات على مستوى المالية العامة في أنحاء العالم بهدف تخفيف آثارها على الصعيد المحلي ، وذلك عن طريق الحد من أثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية عن طريق الضرائب و التعاريف الجمركية على الواردات .

**سياسة دعم الأسعار**

تعتمد هذه السياسة غلى تقديم الدعم لأسعار المواد الغذائية و الطاقوية خصوصا سواء من خلال الرقابة على الأسعار في الأسواق الدولية ، أو دعم الواردات الغذائية ودعم الوقود .

**تعديل الأجور والمعاشات التقاعدية**

حيث تلجأ بعض البلدان إلى زيادة الحد الأدنى من الأجور ومعاشات التقاعد

**إحلال الواردات**

تعني هذه السياسة إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجيات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي تستورد من الخارج ، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو تجنب الواردات من المنتجات المصنوعة ، وبالتالي تجنب انتقال التضخم إلى الاقتصاد المحلي .

**تغير سعر الصرف**

في حالة عدم تمكن الدولة من التأثير المباشر على المستوى العام للأسعار تسعى إلى تغيير سعر صرف عملتها للتقليل من حجم التضخم المستورد وآثاره السلبية .

## خلاصة الفصل :

لقد تجلى من خلال دراستنا هذه أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية تتأثر أيضا بالتضخم المستورد والذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة ، والتي تكون من خلال قنوات متعددة ، تختلف من بلد لآخر ومن أهم هذه القنوات هي قناة ميزان المدفوعات ، قناة الميزان التجاري و أسعار الصرف .

ولهذا تسعى الجزائر إلى تخفيض معدل التضخم المستورد وذلك باعتماد سياسة التعقيم، وذلك بتعقيم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية وهذا بالاعتماد على كل من معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري، وتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق صندوق ضبط الموارد، وتعتبر سياسة التعقيم سياسة فعالة ذات نتائج هامة على مستوى المؤشرات النقدية ، كما تطرقنا إليها فيما يخص دور صناديق الموارد ، ولقد استطاعت الجزائر من خلال هاتين السياستين الحد من التضخم المستورد بشكل معتبر.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية هو من الأسباب الرئيسية المؤثرة على الأسعار المحلية، وهذا ما يحدث لعملتنا والمرتبطة بالدولار عندما ينخفض مقارنة بالعملات الأخرى

لذلك يمكن القول إن الطريقة الملائمة والمتاحة اليوم أمامنا لاحتواء التضخم المستورد هو في رفع قيمة الدينار،وليس تخفيضه كما يفعل أصحاب القرار الآن ،على أن يكون هذا الرفع للقيمة على عدة مراحل لكي يستطيع الاقتصاد الجزائري أن يتماشى مع هذه الحقبة، ولكن يشترط رفع الطلب على العملة المحلية من خلال تدعيم القطاعات الإنتاجية والسياحية .....الخ .

من جهة أخرى ، وجدنا أن التضخم المستورد في الجزائر يمكن أن يكو ن تضخما بالطلب ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع ، وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع ،وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع الموارد الأولية والنصف مصنعة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج .